

وثيقة عهد الوحدة والشراكة الوطنية الصادرة عن المجلس المركزي الفلسطيني

2008-11-23

عشرون عاما مرت على الإعلان المجيد، لإعلان استقلال دولة فلسطين التي أرسى خلالها الشعب الفلسطيني بتضحياته الجسام قواعد الاعتراف الدولي الشامل بحقه بدولة مستقلة بإجماع نادر، اضطرت بالتسليم به حتى إسرائيل وجاء هذا الانجاز تأكيدا وترجمة للاعتراف العربي والدولي لوحداية التمثيل الفلسطيني المستقل مجسداً في منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، على أساس برنامجها الوطني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتجسيدها لوحدة الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه.

هذه الإنجازات التي بذل شعبنا من أجلها الغالي والنفيس تتعرض اليوم لخطر التبدد بفعل حالة الانقسام بين جناحي الوطن.

إن هذه الحالة تضعف الجهد الفلسطيني الهادف لإنهاء الاحتلال وتشجع إسرائيل على الإمعان في سلوكها العدوانية المنافية للشرعية الدولية وتشديد حصارها الجائر على قطاع غزة، والتوصل من استحقاقات الحل للقضية الفلسطينية.

إن تداعيات الانقسام تهدد وحدة ووحدانية التمثيل الفلسطيني المستقل، وتنعكس سلبا على اعتراف العالم بحق شعبنا في تقرير المصير والسيادة على أرضه، وهي خسارة لكل الفلسطيني وربح صاف للاحتلال وللقوى الخارجية الطامعة في احتواء القرار الفلسطيني وفرض الوصاية عليه.

إن القوى والفعاليات المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية إذ تعي هذه المخاطر، تعاهد شعبنا على بذل كل مستطاع من أجل وضع حد للانقسام المدمر وتذليل كل العقبات التي تعترض طريق استعادة الوحدة، وهي تمد يدها بنية صادقة وقلب مفتوح إلى سائر أطراف وتيارات الشعب الفلسطيني تدعوها إلى تحكيم العقل والمسؤولية الوطنية والتسامي فوق الاعتبارات والمصالح الفئوية الضيقة تغليباً للمصلحة الوطنية العليا، والشروع الفوري في حوار وطني شامل دون شروط مسبقة، في إطار المبادرة المباركة التي ترعاها مصر الشقيقة والتي استندت إلى قرارات قمة دمشق والمبادرة اليمينية واتفق مكة وذلك بهدف درء الانفصال وإنهاء حالة الانقسام. إن طريق الوحدة باتت واضحة لكل من يؤمن بإخلاص أن المصلحة الوطن والقضية هي أعلى من تقاسم الحصص في السلطة، إنهاء طريق الاحتكام إلى الشعب مصدر الشرعية، ونبذ الاحتراب وتحريم اللجوء إلى السلاح أو العنف بين الأخوة.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، وعلى قاعدة الالتزام باحترام وإرادة الشعب، فإن قوى وفعاليات منظمة التحرير الفلسطينية تجمع على الدعوة إلى قبول العناصر الأربعة التالية باعتبارها رزمة متكاملة والجلوس إلى طاولة الحوار الشامل لبحث سبل تنفيذها:

أولاً: تشكيل حكومة توافق وطني انتقالية تتفق على تكوينها الفصائل الفلسطينية، تلتزم ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد السياسي وترتكز على معالجة الشأن الداخلي والإعداد للانتخابات.

ثانياً: إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة وفق نظام التمثيل النسبي الكامل في موعد يتفق عليه لا يتجاوز الموعد الدستوري لولاية المجلس التشريعي في أواخر العام القادم.

ثالثاً: إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس مهنية غير فصائلية وفق عقيدة أمنية تحدد وظائفها في حماية حقوق وحريات المواطنين وفرض سيادة القانون.

رابعاً: تطبيق ما جاء في إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني بشأن تفعيل وتطوير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية بحيث تضم كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني عبر انتخاب مجلس وطني جديد وفق نظام التمثيل النسبي الكامل داخل الوطن وحيث أمكن في مواقع الشتات، والمشاركة الفورية لكافة القوى في هيئات المنظمة وفق صيغة يتفق عليها لحين إجراء الانتخابات.

إننا نتوجه إلى إخواننا جميعاً ببدء الوحدة هذا وندعوهم للاستجابة إليه، مذكرين بأننا شعب ما يزال يبرز تحت الاحتلال ويناضل من أجل التحرير الوطني، وأن الوحدة الوطنية هي قانون هذه المرحلة وشرط الانتصار فيها، وأن حقنا في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل يجيزها القانون الدولي والشرعية الدولية هو حق مشروع يمارس في إطار التوافق الوطني وبما يخدم القضية وهدف الاستقلال.

إن قوى وفعاليات منظمة التحرير الفلسطينية سوف تبقى اليد ممدودة للحوار والمصالحة، وهي في الوقت نفسه تتحد في معركة الدفاع عن وحدة ووحدانية التمثيل الفلسطيني واستقلاله وترفض أي محاولة للمساس به أو

الانتقاص من شرعيته، وهي تدرك أن صون وتعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في أماكن تواجده في الوطن والشتات، تتطلب استنهاض الالتفاف الجماهيري حولها عبر تصويب الخلل في بنية وتجسيد مبدأ الشراكة الوطنية في إطارها.

إن قوى وفعاليات منظمة التحرير الفلسطينية مصممة على إطلاق عملية شاملة لتجديد بنية مؤسسات المنظمة وإنهاء مظاهر الترهل والتفرد واحتكار القرار، وتعزيز الطابع الائتلافي لهيئات المنظمة ودورها في صنع القرار الوطني على أساس المشاركة والقيادة الجماعية، وتمكينها من أداء وظيفتها كمرجعية عليا للسلطة الوطنية الفلسطينية.

سوف تتواصل هذه العملية بخطوات ملموسة للتجديد الديمقراطي لمؤسسات م.ت.ف عبر استكمال سن قانون عصري لانتخاب المجلس الوطني وفق نظام التمثيل النسبي، والبدء بالإعداد العملي لإجراء الانتخابات على الصعيد الفلسطيني الداخلي وبالارتباط مع الدول العربية والأجنبية والهيئات الدولية، وإجراء انتخابات وفق نظام التمثيل النسبي لجميع الاتحادات والمنظمات الشعبية المنضوية تحت لواء م.ت.ف وعقد مؤتمراتها.

وحتى تتوفر الشروط لانجاز هذه العملية الشاملة، لا بد من خطوات ملموسة لتفعيل هيئات المنظمة ودورها في صنع القرار ومراقبة أداء السلطة الوطنية الفلسطينية، بدء من اللجنة التنفيذية ودوائرها، والمجلس المركزي، واللجان الدائمة للمجلس الوطني، ولا بد من أن يلمس المواطن النتائج الايجابية لهذه العملية عبر تغيير حقيقي في التوجهات والسياسات على كل صعيد:

في السياسة التفاوضية عبر تعزيز الإشراف الجماعي للجنة التنفيذية على الأداء التفاوضي من خلال لجنة وطنية عليا لإدارة المفاوضات على قاعدة التمسك الصارم بقرارات الشرعية الدولية وربط استمرار العملية التفاوضية على قاعدة بمدى التزام إسرائيل بوقف الاستيطان وإنهاء مظاهر العدوان والحصار والعنف ضد الشعب الفلسطيني.

في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة الوطنية عبر إيلاء الأولوية للحد من الفقر والبطالة، ودعم القطاع الإنتاجي الوطني وتوسيع شبكة التأمينات الاجتماعية والصحية، وحل أزمة التعليم العالي، وإعلاء مبدأ تكافؤ الفرص في التعيينات والخدمات الحكومية بعيد عن الاحتكار الفئوي أو التمييز على أساس الانتماء السياسي.

في السياسة الأمنية عبر الجمع بين الحزم في التصدي للفلتان الأمني وفرض سيادة القانون وبين احترام حقوق وكرامة المواطنين وحرياتهم والامتنال لسلطة القضاء وقراراته وردع التجاوزات التي تنتهك أحكام القانون الأساسي.

في السياسة الإعلامية عبر إعلام عصري منفتح يعكس التنوع والتعددية في الرأي ويضع الحقائق بموضوعية أمام المواطنين بعيدا عن الخطاب الفئوي والمهاترات العقيمة.

وفي مواجهة الحصار الجائر على قطاع غزة عبر العمل على فتح المعابر واستمرار تأمين الدعم لاصمود مواطنيه وتوفير مستلزمات الحياة الأساسية من غذاء ودواء وماء وكهرباء ووقود، في استنهاض المقاومة الشعبية ضد الاستيطان والجدار دفاعا عن عروبة القدس ودعم صمود المواطنين فيها وفي مناطق المواجهة مع الجدار وعصابات المستوطنين وبخاصة الأغوار.

وفي إعادة الاعتبار لدور فلسطينيي الشتات ومشاركتهم الفاعلة في صنع القرار الوطني واستنهاض حركة اللاجئين دفاعا عن حق العودة وعن حقوقهم المدنية والإنسانية والاجتماعية وصون حقهم في العمل والتعليم وتحسين البنى الأساسية ومستوى الحياة في المخيمات.